

الهادي ومحمد عزة دروزة ، قد جرى اعتقالهما ،
بينما لم يتعرض الاخرون الى اعتقال او مضايقة
نصل الى حد الشل الكلي ، ويدل على ذلك انه تم
اعتقال ٦١ مناضلا عربيا من المسؤولين عن تنظيم
الاضراب (الكادر الوسط) ، وذلك في ٢٣ ايار ،
الا ان هذا الاعتقال لم يمنع بريطانيا من منح
ناشرة سفر الى اربعة من زعماء الثورة ، هم
جمال الحسيني وشبلي الجبل وعبد اللطيف صلاح
والدكتور عزت طنوس للسفر الى لندن ومقابلة
وزير المستعمرات وذلك في ١٢ حزيران . ومثل هذا
الحادث الذي سيطرة باطراد طيلة الاشهر
والسنوات التالية ليس غريبا ، فقد كان المندوب
السامي البريطاني يلاحظ بارتياح شديد ان « خطب
يوم الجمعة قد اقترنت بدرجة من الاعتدال تفوق
بكثر ما كنت اتوقعه ، في وقت بلغت فيه حدة
المشاعر عمقا كبيرا ، والفضل في ذلك يعود
بالدرجة الاولى الى المفتي » (٧٥) .

لقد تبلور الموقف منذ البدء بان اعتبرت قيادة
الحركة الوطنية الفلسطينية الثورة الجماهيرية
بمجرد ضاغط يهدف الى تحسين اوضاعها كطبقة
لدى الاستعمار البريطاني ، وقد ادرك البريطانيون
هذا الواقع ادراكا عميقا وتصرفوا وفقه ، ولكنهم
مع ذلك لم يكلفوا انفسهم عناء منح تلك الطبقة
الامتيازات التي كانت تطمح لها ، فقد كانت لندن
مصرة على تلبية التزاماتها ازاء تسليم الارث
الاستعماري في فلسطين للحركة الصهيونية ، وعلى
العكس تماما ، فان سنوات الثورة ٣٦ - ٣٩
كانت السنوات التي رمى الاستعمار البريطاني
بثقله ، خلالها ، لانجاز مهمة تصليب الوجود
الصهيوني وايقافه على قدميه كبل سنوي فيمسا
بعد . وقد نجح البريطانيون في تحقيق ذلك من
خلال وسيلتين : الاولى هي ضرب فقراء الفلاحين
الثائرين بعنف لا مثيل له ، والثانية استخدام
نفوذهم الواسع لدى الانظمة العربية ، التي لعبت
دورا كبيرا في تصفية الثورة : **من الجهة الاولى**
لعب تاتون الطوارىء البريطاني دوره بفعالية ،
ويورد السنفرى مجموعة احكام صدرت آنذاك
للتدليل على عسف هذا القانون : « ست سنوات
حبس لحيازة مسدس - ١٢ سنة لحيازة قنبلة -
خمس سنوات مع الاشغال الشاقة لحيازة ١٢
رمصاصة - ٨ اشهر بتهمة تضليل فريق من الجند
من الطريق - تسع سنوات بتهمة حيازة مفترعات

- ٥ سنوات لمحاولة شراء ذخيرة من الجنود -
اسبوعان حبس لحيازة عصا » (٧٦) . ووفق
تقدير بريطاني قدم الى عصبة الامم فان عدد القتلى
العرب خلال ثورة ١٩٣٦ يبلغ حوالي الالف ، هذا
عدا عن الجرحى والمفقودين والمعتقلين . واستخدم
البريطانيون سياسة نفس البيوت على نطاق
واسع ، فبالاضافة الى عملية نفس وهدم جزء
من مدينة يافا (١٨ حزيران ١٩٣٦) ويقدر عدد
البيوت التي نسفت فيها بـ ٢٢٠ وعدد الذين
شردوا نتيجة النصف بـ ٦ الاف نسمة ، نقول ،
بالاضافة الى ذلك جرى هدم مئة تخشبية في
الجبالية و ٣٠٠ في ابو كبير و ٣٥٠ في الشيخ مراد
و ٧٥ في عرب الداودي ، ومن الواضح ان سكان
الاحياء التي هدمت في يافا ، والتخشيبات في
ضواحيها هم من فقراء الفلاحين الذين هجروا
الريف الى المدن ، اما في القرى فقد عدد السنفرى
حوالي ١٤٢ بيتا جرى نسفها لاسباب تتعلق
مباشرة بالثورة (٧٧) . وهذه البيوت تخص فقراء
الفلاحين وبعض الفلاحين المتوسطين وعددا يسيرا
جدا من العائلات الانتاعية . **ومن الجهة الثانية:**
بدأ الامير عبدالله امير شرق الاردن ، ونوري
السميد ، نشاطهما للتوسط لدى الهيئة العربية
العليا ، الا ان هذه الوساطات لم تلح بالرغم من
استعداد الزعامات لتبنيها ، ولكن الحركة
الجماهيرية كانت حتى ذلك الوقت (آب ١٩٣٦)
غير قابلة للتدجين بعد ، على ان هذه الاتصالات
اثرت تأثيرا سلبيا على الثورة ، وتركت في الجو
شعورا بان التناقض القائم هو تناقض قابل
للتسوية ، وبالفعل فان هذه البداية التي بدت
فاشلة ستحقق نجاحا كاملا في تشرين الاول من
العام نفسه ، اي بعد حوالي ستة اسابيع فقط !
على ان هذه الصلات لم تكن الشكل الوحيد
لجدلية العلاقات بين فلسطين والبلدان العربية
المجاورة ، فقد كانت هذه الجدلية اكثر تعقيدا ،
وتعكس مجمل التناقضات المركبة ، وكما قد لاحظنا
ما مظه القسم في هذا المجال ، والواقع ان
الظاهرة القسامية بهذا المعنى استمرت بالحدوث ،
فقد تدفق الى فلسطين عدد كبير من المناضلين
العرب مثل سميد العاص (الذي استشهد في
تشرين الاول ١٩٣٦) والشيخ محمد الاشمير
وغيرهما الكثير ، على ان التدفق هذا شمل ايضا
عددا من الضباط الوطنيين المغاربن ، وابرز هؤلاء